Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

حماية الصحفيين CDFJ

aecid

ورقة موقف

الآثار الواقعة على النساء خلال جائحة كورونا

إعداد:

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

تم إعداد هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوربي (EU) والوكالة الإسبانية للتعاون الانمائي الدولي (AECID) من قبل مركز حماية وحرية الصحفيين ضمن مشروع تغيير "نهج تشاوري جديد لدعم حقوق الإنسان" وإن محتوى هذا التقرير يقع على عاتق ومسؤوليتهم ولا يمكن ان يعكس بالضرورة أراء الوكالة الاسبانية أو الاتحاد الأوروبي.

تغيير TAGHYEER لدعم حقوق الإنسان في الأردن

مقدمة

تُعدُّ جائحة فيروس كورونا المُستَجدّ أزمة القرن الحادي والعشرين الكُبرى بلا مُنازع حتّى الآن، مُلقيةً بِظلالها على البشريّة جمعاء، أفرادًا ومجتمعاتٍ ومؤسّساتٍ وحكومات، وعمقت الجائحة أوجه عدم المساواة وكشفت ما يشوب النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من آثار الجائحة وفي جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد، ومن الأمن إلى الحماية الاجتماعية، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الاقتصاد الوطني وهشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية.

وتركز هذه الورقة على الواقع الوطني وأبرز الآثار المترتبة على النساء والفتيات في مواجهة جائحة كوفيد-19، كما تعرض التحديات والتوصيات المقترحة للمضي قدماً بعد انقضاء الجائحة إلى توسيع نطاق حقوق المرأة ومشاركتها في الشؤون العامة حتى نكون أقدر على التكيف مع هذه الأزمات في المستقبل لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025.

الواقع الوطني

عملت الحكومة منذ إعلان حالة الطوارئ بتفعيل قانون الدفاع رقم 13 لعام 1992 وفي 17 آذار، وأعلنت الحكومة الإجراءات والقرارات ومنها تشكيل فريق الاستجابة الوطني يتبع مكتب رئيس الوزراء والمركز الوطني لإدارة الأزمات، واعتماد عدد من التدابير الاحترازية للتصدي لخطر كوفيد-19 حماية لصحة المواطنين وإدارة القطاعات الحيوية، ومن بين هذه الإجراءات: إغلاق المعابر الجوية والبرية لتقييد التنقل من البلدان التي تفشى فيها المرض؛ منع التجمعات في الأفراح والأتراح والمناسبات العامة والخاصة؛ ووقف إقامة الصلوات في أماكن العبادة، وإغلاق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والجامعات والمدارس والحضانات والقطاعات غير الحيوية، وفرض حظر التجول الجزئي والشامل في بعض الأيام، وضع المسافرين القادمين للأردن في الحجر الصحي الإلزامي وعلى نفقة الحكومة الأردنية وفي فنادق 5 نجوم و4 نجوم في المرحلة الأولى، وتقييد التنقل بين المحافظات وداخل المدن؛ كما أوقفت طباعة الصحف الورقيّة، وعملت وزارة الصحة على وضع خطة شاملة مع جميع القطاعات المعنية بهذا الشأن.

ويتم تقديم موجز صحفي يومي من فريق إدارة الأزمة للإعلان عن الإجراءات والقرارات، وأوامر الدفاع ومعلومات عن الحالات المصابة ومناطقها، والتعافي وحالات قيد العلاج والحالات النشطة، وتزامن ذلك مع إجراء الفحوصات العشوائيّة للكشف عن فيروس كورونا.

رافقت الإجراءات المشار اليها أعلاه مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الهادفة إلى تخفيف الأثر السلبي لعمليات الإغلاق العالمية والوطنية، إلا انه كان هناك آثار سلبية عديدة في فترة الحظر الشامل وآثار مستمرة حتى الأن.

تغيير TAGHYEER لدعم حقوق الإنسان في الأردن

أظهرت الجائحة على المستوى العالمي أوجه عدم المساواة الاجتماعية المختلفة، خاصة في الدول التي تعاني بشكل مسبق من ضعف الاقتصاد والأنظمة الحماية الاجتماعية، فأدت الجائحة وآليات الاستجابة لها في كثير من الدول إلى تعميق الفجوة ما بين الجنسين، وظهر ذلك بشكل خاص في ارتفاع نسب العنف المبني على أساس الجنس، وازدياد أعباء الرعاية غير المدفوعة على النساء، بالإضافة لخروج النساء من سوق العمل وفقدانهم لأعملهن ودخلهن ودخل أسرهن، وجميع هذه الجوانب ظهر تأثيرها على النساء في الأردن بشكل خاص.

وعلى الرغم من تبني الحكومة الأردنية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 قبيل انتشار الجائحة، في يوم المرأة العالمي 2020، والتي ركزت على أهمية الأخذ بجميع معايير الهشاشة عند التخطيط للتنمية، وإغلاق الفجوة بين الجنسين، إلا أن هذه الإرادة السياسية لم تترجم في استجابة الحكومة للجائحة، بالرغم من المطالب المستمرة للمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني بأن يتم مشاركة هذه الجهات في آليات التخطيط للاستجابة للجائحة.

آثار الحظر الشامل

إن آثار وتداعيات جائحة كورونا ستبقى حاضرة ولوقت طويل، وتؤثر على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فقد قامت اللجنة الوطنية بإعداد ورقة سياسات بعنوان "كوفيد-19 والنوع الاجتماعي"[1] في آذار 2020، والتي حددت الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في فترة الحظر، ومنها أهمية مشاركة المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في آليات التخطيط والاستجابة، بالإضافة إلى أهمية الوصول إلى المعلومات، والخدمات الصحية، والحماية، والرعاية، والسلامة.

كان للحظر الشامل آثار عديدة على النساء منها زيادة أعباء الرعاية، ارتفاع نسبة العنف، عدم القدرة على الوصول لخدمات منظمات المجتمع المدني، ارتفاع العبء على إدارة حماية الأسرة لتغطية خدمات ليست من دورها، عدم القدرة للوصول للعدالة، صعوبات الحصول على النفقة، عدم دفع الرواتب للموظفين/ات القطاع الخاص من خلال دفع رواتبهم عن طريق المحافظ الإلكترونية، قامت شؤون المرأة ومنظمة العمل الدولية بعمل استطلاع للرأي[2] لتقييم استخدام المحافظ الإلكترونية لتسليم رواتب العاملين/ات في القطاع الخاص، وأشار الاستطلاع إلى أن 58٪ من الذكور و57٪ من الإناث لم يتمكنوا من إنشاء حسابات مالية في المحفظة الإلكترونية، وبحسب هذه النتائج فإن غالبية العاملين في القطاع الخاص أبلغوا عن صعوبة التسجيل في المحافظ الإلكترونية.

---

[1] https://bit.ly/3dBzAQU

[2] استطلاع المحافظ الالكترونية.pptx

تغيير TAGHYEER لدعم حقوق الإنسان في الأردن

كما أثرت على عمال/ات المياومة والعمل غير المنظم، وعمال الزراعة حيث لا زالت هذه الفئة محرومة من حماية القانون بصورة تخالف أبسط معايير حقوق الإنسان، وحقوق عمال الزراعة، ومعايير العمل الدولية/ نتيجة التوجه القضائي بتفسير نص المادة الثالثة من قانون العمل بعدم شمول عمال الزراعة إلا بعد صدور نظام خاص بهم، إلا أنه لم يصدر لغاية إعداد هذه الورقة؛ مما أدى إلى حرمانهم من الشمول بالتأمينات الاجتماعية المتضمنة بقانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل؛ مما يعرضهم لتمييز واضح ويعرضهم لانتهاكات صارخة، ويدفع الأردنيين إلى تجنب العمل في القطاع الزراعي، ويجري العمل على إصدار نظام للعاملين في الزراعة، لا يزال في مراحل إصداره النهائية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المملوكة من قبل النساء.

كما تأثّرت خدمات الصّحّة الإنجابيّة المُقدّمة للنّساء والفتيات والمواليد الجُدد بالتّزامُن مع جائحة كورونا بسبب الحَجْر الإلزاميّ وحَظْر التّجول على الرغم من توصيات منظمة الصّحّة العالميّة بضمان تقديم الرّعاية الصّحّيّة اللازمة للحوامل والأمّهات، وضمان الوِلادة الصّحّيّة الآمنة، وعمل الفحوصات اللازمة للتأكّد من سلامة الأمّهات والمواليد الجُدد.

أما أبناء الأردنيات وهم فئة عمالية مقيمين في المملكة، اقتضت ظروفهم الإقامة الدائمة مما يجب شمولهم بحق العمل دون أي قيود ومساواتهم بالأردنيين، فكان من الضروري وضع أحكام خاصة تضمن شمولهم بالحمايات القانونية وتساهم في انتقالهم إلى العمل المنظم، مع الإشارة إلى أهمية التعديل على الذي طرأ على قانون العمل في المادة 12 بحيث تم إعفائهم من طلب تصاريح العمل.

وبعد الإعلان عن العودة التدريجية للقطاعات تم إصدار دليل إرشادي للدوائر الحكومية تضمن الإجراءات التي يجب اتباعها عند البدء بعودة الموظفين تدريجياً للعمل على ثلاث دفعات يضمن عودة سلسة ومنظمة تراعي متطلبات السلامة العامة، ومراعاة الذين لديهم ظروف خاصة، وعمل استثناءات للنساء الحوامل اللاتي لديهن أطفال تقل أعمارهم عن 12 عام.

أما القطاع الخاص، فقد تضررت أسر مقدمي الرعاية لأطفالهم والتي تشكل النساء الغالبية العظمى، حيث تم إجبار الأمهات باستنفاذ الإجازات، والعمل الجزئي، واقتطاع الرواتب مما؛ أدى إلى انخفاض دخل الأسرة، حيث قامت شؤون المرأة بعمل استطلاع[3] حول أثر العمل عن بعد أثناء حظر التجول على الاتجاهات نحوه وعلى أعمال الرعاية والأعمال المنزلية داخل الأسرة.

وتم التسلسل بفتح قطاع الحضانات بإشغال 50% فقط من سعة الحضانة مع الالتزام بقواعد وبروتوكولات السلامة العامة الذي تم إصداره بالتعاون بين المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، ثم إشغال 75%، وأخيراً عودة القطاع لعملة كاملاً بسعته 100%، وعملت شؤون المرأة

[3] https://bit.ly/3cO0khQ

عن كثب ومن خلال تحالف حق على دراسة الأثار المترتبة على إغلاق الحضانات على أصحابها وتأثرهم سلباً وعدم قدرتهم على دفع تكاليف الحضانات ورياض الأطفال حيث يعد هذا القطاع من القطاعات الأكثر هشاشة، وأثرت الجائحة بشكل سلبي على قطاع الحضانات ليصل إلى تهديد أصحابه بالإغلاق الكامل في ظل التكاليف المالية المترتبة عليهم، وفي ظل العودة للعمل ولكن بطاقة استيعابة تصل إلى 50% فقط، وقد رفعت شؤون المرأة توصيات للحكومة بنتائج الاستطلاعات التي قامت بها، ووضعت حلولا ومقترحات لإعادة الإنعاش الاقتصادي لهذا القطاع، لما للإغلاق من أثر بشكل سلبي على الأمهات العاملات واللواتي تتطلب طبيعة عملهن العمل بشكل يومي مما يهدد ذلك بمزيد من انسحاب النساء من سوق العمل.

وفي حين تم إعادة فتح الحضانات إلا أن رياض الأطفال لا زالت مغلقة، وتم إعادة إغلاق المدارس بعد فتحها للصفوف الأولى لفترة قصيرة، وقد أثرت هذه الإغلاقات بشكل خاص على صاحبات رياض الأطفال والمدراس الخاصة، لا سيما في المناطق الريفية والنائية في ظل إغلاق المدارس وغياب دعم حكومي، القانوني، وتشريعي، ناهيك عن تعرضهن إلى تبعات قانونية واقتصادية بشأن قروضهن والتزاماتهن المالية، وضغوطات من كوادر هذه المنشآت التعليمية بسبب تأخرهن في دفع الأجور، بالإضافة إلى أثر ذلك على الأسر بشكل عام وعلى مقدمي الرعاية التي تشكل النساء غالبيتهم في الأردن بشكل عام، بازدياد أعباء الرعاية والتدريس، وفقدان عملهن، أو استنفاذ إجازاتهن المدفوعة، وانخفاض دخل أسرهن.

أثر الأزمة على التعليم

كإجراء احترازي لمكافحة وباء كوفيد-19 اتخذت الحكومة قرارا في الرابع من آذار 2020 بالإغلاق الشامل للمدارس والتحول إلى التعلم عن بعد (التعليم الإلكتروني)، وهو قرار طال أكثر من مليوني طالب وطالبة على مقاعد الدراسة، ولم يتمكن الطلبة من العودة إلى مدارسهم حتى نهاية العام الدراسي الماضي.

الأمر الذي أثر على الطلبة في بقية المراحل وأولياء أمورهم من حيث نوعية التعليم، وزيادة الأعباء الأسرية، وبالأخص على النساء، حيث أجرت حملة عودة آمنه للمدارس استطلاعاً للرأي حول أثر التعلم عن بعد بحسب رأي الطلبة[4]، وأولياء أمورهم[5]، قبيل بدء العام الدراسي 2020-2021 تعهدت الحكومة للمواطنين بإعادة فتح المدارس ضمن إجراءات تباعد ووقاية تضمن حق الطلبة في التعليم في الموعد المحدد بداية أيلول 2020، لكنها وبعد أسبوعين من بدء العام الدراسي عادت وأغلقت بحجة الوضع الوبائي.

وبداية الفصل الثاني تم إعادة جزئية لدور الحضانة ورياض الأطفال، وللصفوف الثلاث الأولى ولطلبة التوجيهي بعد مطالبة عدة جهات للعودة للتعليم الوجاهي، وثم اتخذ قرار بإغلاق لرياض الأطفال والمدارس مرة أخرى في آذار الماضي (2021).

[4] https://www.women.jo/ar/node/7959

[5] https://www.women.jo/ar/node/7960

تغيير TAGHYEER لدعم حقوق الإنسان في الأردن

وقد خاطبت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الحكومة عدة مرات حول خطورة الاستمرار في إغلاق المدارس وأثره على تعميق الفجوة في الوصول إلى التعليم النوعي، وعزل الفتيات خاصة في المناطق المهمشة والتي لا يصلها إنترنت، و/أو لا تملك الأسر أجهز ذكية كافية ليحصل أبناءها وبناتها على التعليم، وكذلك أثر ذلك على التسرب المدرسي بشكل عام وارتفاع عمالة الأطفال وزواج القاصرات، وقد أظهرت أرقام التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة للعام 2020 أن نسبة زواج من هم دون الثامنة عشر ارتفعت من 11.1% في عام 2019 إلى 11.8% في العام 2020.

التحديات

1) يقعُ على عاتق المؤسّسات المعنيّة الحدّ من انتشار ظاهرة العنف المبنيّ على النّوع الاجتماعيّ، والاستجابة السريعة لجميع حالات العنف ضدّ المرأة والأطفال من خلال اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير الحماية والأمان للنّساء والأطفال الّذين يُواجهون خطر العنف المُجتمعيّ في ظلّ هذه الظّروف الصّعبة.

2) أبرزت الجائحة الخلل في بعض أنظمة الحماية الاجتماعية وحصول الأفراد الأكثر هشاشة على الحماية من العنف وبالوقت المناسب، عندما اقترنت المعاناة من الجائحة بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية وتدابير تقييد الاتصال والتنقل أو التماس وسائل المساعدة ومحدودية فرص الحصول عليها، وتضاعفت فرص العنف والتمييز ضد النساء، فقد كشفت الجائحة ما يشوب النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من آثار الجائحة، فعلى سبيل المثال تم تقديم الدعم لأرباب الأسر والتي كانت توجه بشكل مباشر لأرباب الأسر دون النساء ربات الأسر، كما أبرزت الحاجة إلى تعزيز أنشطة الاستجابة للتحديات الجديدة التي خلفتها الجائحة، وإلى ضرورة انتهاج حلول مبتكرة تساعد في التخفيف من آثارها، بالكشف عن العنف بوصفه خطرا محتملا.

3) يدل انتشار الفيروس الحالي إلى أن العديد من الأشخاص الذين يعانون من كوفيد-19 سيحتاجون إلى رعاية في المنزل، مما سيزيد من العبء الإجمالي على النساء، ويعرضهن أيضا لخطر الإصابة بكورونا بشكل أكبر.

4) الاستمرار بقرار التعليم عن بعد لم يترك أمام العديد من أولياء الأمور العاملين خيارا سوى أخذ إجازة إن توفرت الإمكانية، أو ترك العمل، أو محاولة العمل من المنزل أثناء رعاية أطفالهم في حال توفر هذه الإمكانية.

5) لتفشي الوباء تأثير سلبي غير متناسب من الناحية الاقتصادية على النساء اللاتي يشكلن مجموعة كبيرة من العاملين بدوام جزئي والعاملين غير الرسميين، عادة ما تكون هذه الأنواع من الوظائف هي أول ما يتم التخلي عنها خلال الأزمات مثل التي نمر بها حاليا.

تغيير TAGHYEER لدعم حقوق الإنسان في الأردن

6) عدم إنشاء صناديق تدعم النساء وخاصة مالكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدعم استمرارية عملهم أثناء الأزمات.

التوصيات

- آليات التخطيط والاستجابة

- ضرورة استهداف النساء والأطفال في جميع الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ووضع أولوياتهم في تصميم خطط وسياسات وبرامج التصدي للجائحة وتوسيع نطاق حقوق النساء ومشاركتهن في الشؤون العامة، سياسة لا تصب في حماية مصلحة نسائية بل في مصلحة أمن ورفاه المجتمع، فإن كانت النساء الأكثر تضررا إلا أنهن يشكلن العمود الفقري للتعافي، وبناء مجتمعات أكثر قدرة على التكيف.

- أبرزت الجائحة ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لقضية حماية المرأة من العنف، وتسهيل وصولها للعدالة (الرعاية في كافة المجالات والتعافي).

- ضرورة مشاركة اللجنة الوطنية الأردنية، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، أو خبراء النوع الاجتماعي التقنيين في عمليات صنع القرار، ذلك أن مشاركة هذه الجهات في إدارة العملية السياسية والإجرائية المعنية بإدارة أزمة كورونا وفي سائر عمليات صنع واتخاذ القرارات الوطنية وعلى أعلى المستويات تشكل ضرورة ملحة للحد من انتشار الوباء وتحقيق الأمن الاجتماعي، ما يعطي نتائج أفضل في العديد من الجوانب خاصة في تيسير عجلة الاقتصاد الوطني، والمحافظة على الأمن، ذلك أن هذه الجهات هي الأقرب للفئات المهمشة وتلمس احتياجاتها، وهي الأدرى بوضع الحلول الأكثر جدوى بشكل عام والحلول الاجتماعية والاقتصادية بوجه خاص، بحيث تراعى الاختلالات بين المكونات الاقتصادية الصغيرة والتي لا تتمتع بالمكنة التي تتمتع بها القطاعات الكبيرة والمؤثرة في توجيه السياسات لتراعي احتياجاتها، بعكس القطاعات الاقتصادية الصغيرة التي لا تشارك في النقاشات ولا يدعى ممثلوها لنقل معاناتهم.

- الاهتمام بمسألة المعلومات والبيانات الإحصائية الشفافة الحساسة للنوع الاجتماعي والمبنية على البيانات المختلفة من خلال توفير نظم رصد علمية من شأنها دعم وضع سياسات استجابة شاملة لجميع الفئات والاحتياجات، وتسهل من تنفيذ البرامج والسياسات عند التعرض للظروف الطارئ.

- ضرورة وضع خطة طوارئ مرنة للاستجابة للأزمات بما في ذلك انتشار الجائحة تأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي، والدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بناء على التجربة التي مرت بها

تغيير TAGHYEER لدعم حقوق الإنسان في الأردن

المملكة، بحيث يتم تضمينها في خطة الطوارئ لمركز إدارة الأزمات لضمان استمرارية العمل، وتلافي الفجوات التي تمت مواجهتها خلال التصدي للجائحة وإجراءاتها.

- توفير اللقاحات لجميع الفئات المحتاجة ووفق أولويات محددة، وأخذ المعلمين والمعلمات بعين الاعتبار، وذلك لحمايتهم والإسراع بالعودة إلى المدارس.

- الأنظمة والتعليمات

- تفعيل نظام العمل المرن وبالضرورة إصدار نظام عمل مرن بحيث يتم تلافي الثغرات التي شابت النظام لعام 2017 لتوفير الحق في العمل عن بعد في القطاعات التي يسمح عملها بذلك، وضمان الحفاظ على حقوق العاملين والعاملات آخذين بعين الاعتبار التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في هذه المرحلة بما في ذلك الحضانات والمؤسسات التي تملكها نساء.

- في مجال تكنولوجيا المعلومات

- ضرورة الاهتمام بتمكين المواطنين خاصة النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات، في ضوء ما كشفت عنه الأزمة، لما له من ضرورة في تسيير الحياة من جميع النواحي، وعلى مستوى التواصل، والتعليم، والمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

- أبرزت الحاجة إلى أهمية تجهيز منصات رقمية تحتوي على المناهج الدراسية لطلاب المدارس والجامعات، وتدريب المعلمين والطلبة على هذه التقنية لتعزيز عملية التعلم عن بعد، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها المناطق النائية والأكثر عرضة للتهميش من الوصول لمنصات التعلم عن بعد بتوفير الإمكانيات المادية والأجهزة والوصول لشبكات الانترنت بسهولة من ناحية قوة البث أو توفيره المجاني، لغلق الفجوة الواسعة من الوصول للتعليم بين مناطق المملكة.

- الأدوات المالية

- إنشاء صندوق لدعم الفئات الأكثر عرضة للتهميش من خلال صندوق يدعم من قبل الجهات التي حققت إيرادات مرتفعة إثر الجائحة من شبكات الاتصال والمختبرات الطبية.

- تصميم الحلول المالية المستجيبة لاحتياجات المنشآت المملوكة من قبل النساء والتي تأثرت بالجائحة وآليات الاستجابة إليها، خاصة أن معظمها لم تستطيع الاستفادة حزمة القروض المقدمة من خلال البنك المركزي العام الماضي والتي كانت بقيمة 500 مليون دينار.